تأسيس الشركات في مصر

يعد التفكير في إنشاء شركة من الأمور التي يلزمها وقت كبير وتفكير أكبر، حيث:

- لا بد أن يفكر الشخص في البداية بتحديد ما هي الشركة التي يريد أن يؤسسها.
- بعد ذلك لا بد أن يتم تحديد شكل الشركة قانونًا.
- يتجه الشخص بعدها للبحث عن شركاء له.
- في حالة إن كان الشخص الراغب في تأسيس شركة ما داخل مصر من جنسية غير مصرية لا بد أن يكون ملمًا ببعض القوانين الخاصة بذلك المجال.

قانون الاستثمار الجديد

يعتبر قانون الاستثمار الجديد أحد المحفزات التي تقوم بتقديمها الحكومة المصرية للمستثمرين، حيث:

- يشجع القانون على إنشاء شركات بطريقة سهلة عن طريق البوابة الإلكترونية الخاصة بهيئة الاستثمار.
- يكون هناك نظام خاص لكل نوع من أنواع الشركات وفقًا للمادة رقم 31.
- يقوم بعدها رئيس هيئة الاستثمار التنفيذي بإصدار شهادة تأسيس للشركة المراد إنشائها.
- تقيد الشركة في السجل التجاري، وتصبح تلك الشهادة مستندًا رسميًا يتم الأخذ به في كافة التعاملات البنكية أو غيرها مع الجهات ذات الصلة.

رسوم تأسيس الشركات

يعتبر دفع رسوم تأسيس الشركات من الخطوات الأساسية والأولى لبدء العمل، حيث:

- بعد دفع الرسوم يصبح طلب التأسيس قانونيًا.
- تكون رسوم الشركة "ذات المسؤولية المحدودة" عبارة عن 1 في الـ 1000 من رأس مال الشركة.
- يقوم الشخص الذي يرغب بتأسيس الشركة بدفع نحو ألف جنيه كحد أدنى ويكون الحد الأقصى لها نحو 100 ألف جنيه.
- تبلغ المصروفات الخاصة برسوم التأسيس للمصريين أو للأجانب نحو 250 جنيهًا.
- تسدد تلك الرسوم من أجل إصدار صورة مطابقة للأصل من عقد تأسيس الشركة أو عقد التعديل، وذلك طبقًا للقرار الوزاري الصادر عام 2019 برقم 49.
- في حالة تأسيس شركة "توصية" فيبلغ رسم قيد السجل التجاري لها نحو ستة وخمسين جنيهًا.
- عند وجود فرع يقوم صاحب الشركة بتسديد نحو 261 جنيه مقابل رسم قيد الشركة في السجل التجاري.
- عند إصدار أسهم شركتي "التوصية بالأسهم" و"المساهمة" فإن الشخص الذي يسعى لتأسيس الشركة يجب عليه أن يقوم بتسديد نحو نصف الـ 1000 من رأس المال.

- يكون الحد الأقصى للرسوم هو عشرة آلاف جنيه، وعند استخراج شهادة لمتابعة العمل يقوم صاحب الشركة بتسديد نحو اثنين في الـ 1000 من رأس المال ويعد ذلك اشتراكًا سنويًا.
- يبلغ الحد الأدنى نحو أربعة وعشرين جنيهًا، والحد الأقصى نحو 2000 جنيه.
- كما يسدد صاحب الشركة نحو 200 جنيه لإصدار شهادة لمزاولة النشاط من أجل تأسيس الشركات في مصر.

قانون شركات الاستيراد والتصدير

يقوم هذا القانون بالنص على عدم وجود شريك غير مصري بالشركة ويقوم باستيراد أي بضائع بغرض الاتجار فيها، ولحل تلك الأزمة:

- يلجأ الأجانب إلى التعامل مع الشركات المصرية، فيبدأ بالبحث عن شركة يثق بها لتعمل لحسابه في مقابل منحها عمولة بسيطة.
- اللجوء إلى الأصدقاء المصريين في حالة وجودهم، وتؤسس الشركة باسم صديقه المصري.
- يصبح الصديق مديرًا لتلك الشركة الجديدة، وفي تلك الحالة فإن الشخص الأجنبي يقوم بإعطاء صديقه المصري توكيلًا ليتمكن من التعامل مع البنوك والمؤسسات بشكل عام.

قانون تأسيس شركات الاستثمار أو الصناعة في مصر

يتضمن ذلك القانون عددًا كبيرًا من المحفزات التي تدفع رجال الأعمال لتأسيس شركات استثمارية أو صناعية، ويكون ذلك طبقًا لـ:

- قانون "حوافز الاستثمار" الذي ينص على أنشطة محددة، بالإضافة إلى أنه يضع حد أدنى لرأس مال الشركة.
- تأسيس شركات برمجة، واستصلاح أراضي وبناء مصانع بجانب أنشطة أخرى ضمن قانون الشركات الاستثمارية والصناعية.
- للقانون عدة مميزات مهمة مثل تجديد الإقامة لمدة 5 سنوات، بالإضافة إلى إدخال المستثمر سيارة العمل بدون دفع رسوم جمركية لمدة تصل إلى ثلاث سنوات متواصلة.

قانون تأسيس الأنشطة الصغيرة أو الشركات التجارية

من خلال هذا القانون يمكن تأسيس شركات للأنشطة الصغيرة والشركات التجارية العادية، استنادًا على:

- القانون رقم 159، حيث يمنح هذا القانون صاحب الشركة، بالإضافة إلى عائلته الإقامة في مصر لكن بدون إدخال سيارته دون جمرك.
- كما يوجد في القانون محفزات عديدة لتأسيس الشركات، إلا أن الأجانب الراغبين في تأسيس ذلك النوع من الشركات يعاملون معاملة السياح العاديين.
- من الممكن تأسيس عمله حتى 6 أشهر من خلال ذلك القانون.